Promoting Productive Employment and Decent Work for Women

in Egypt, Jordan and Palestine

تعزيز العمل الإنتاجي و العمل اللائق للمـرأة

في مصر والأردن وفلسطين

هيئـة الأمم المتحدة للمرأة

منظمة العمـل الدولية

السويد Sverige

السياق:

تواصل التحولات السياسية الصعبة والتحديات الأمنية والتراجع في أسعار النفط والنزاعات الإقليمية الممتدة في إلقاء ثقلها على الآفاق الاقتصادية في المنطقة، فالنمو الاقتصادي في منطقة الدول العربية قد تباطأ تباطؤاً حاداً حيث وصل إلى معدل 1.8 في المائة في عام 2017، وبلغت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع دون 3 في المائة، غير أنّ قابلية التأثر بالوضع الاقتصادي لا تزال مرتفعة، إذ يعيش 53 في المائة من السكان على 4.00 دولارات في اليوم أو ما دون ذلك (التقرير السنوي للبنك الدولي، 2016).

وعلى الرغم من تحقيق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلات متكافئة تقريبًا بين الجنسين في الالتحاق بمرحلة التعليم الإعدادي والانخفاض الكبير في معدلات الأمّية لكل من الرجال والنساء، إلاّ أنّ المنطقة قد كافحت من أجل ترجمة ذلك إلى مشاركةٍ متساوية بين الجنسين في القطاع السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ وقد حلّت المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة في مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2018 ، كما حصلت على المرتبة الخامسة على مستوى العالم، متقدمة على جنوب آسيا فقط، في مجال المشاركة الاقتصادية. إذ حظيت المنطقة العربية بأدنى معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة في العالم، حيث قدرت بـ 19.7% في عام 2018 مقارنة بـ 73.4% للرجال (إحصاءات منظمة العمل الدولية، 2018).

وبناءً عليه، هناك حاجة لإحراز المزيد من التقدم في عدد من المجالات لزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة. ويشمل ذلك : التحسينات المطلوبة في الأطر التنظيمية القانونية ، وتعزيز الوصول إلى التدريب على المهارات المختلفة، وإعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر (تقليل التكلفة المرتفعة لرعاية الأطفال والمسنين والأعمال المنزلية) وتحسين الوصول إلى ظروف عمل لائقة وضمان تغطية أفضل للضمان الاجتماعي للسيدات (رعاية الطفل والمعاشات التقاعدية) وتعزيز الوصول إلى الموارد (الأرض والممتلكات والأموال)، و ذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وتكشف دراسات صُدرت مؤخرًا عن منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أنّه على الرغم من أن الاتجاهات التقليدية تجاه المساواة بين الجنسين مازالت سائدة، إلا أن الرُّبع من الرجال على الأقل يحملون وجهات نظر أكثر انفتاحاً وإنصافاً ويؤيدون تحقيق المساواة للمرأة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وترتبط السلوكيات الأكثر إنصافاً عند الرجل بمشاركة الأباء في رعاية الأطفال وبعمل المرأة خارج المنزل.

التركيز على العمل اللائق للمرأة

يشكّل الأمن الاقتصادي أهمية بالغة في تحقيق الرفاه للمرأة عمومًا، ويُساهم في زيادة التقدم العلمي والصحي والمؤسسي والاستقرار الأُسري وفي زيادة مشاركة المجتمع المحلي لتحقيق التمكين الاقتصادي، **وتُعد الجهود المبذولة لتوسيع نطاق فرص العمل ونوعها ونوعيتها من الجوانب الضرورية، إلى جانب تيسير السياسات والتشريعات المُفضية إليها وضمان توافقها مع الحياة الأُسرية ، والتي تتعلق بالأمومة ورعاية الأطفال وكبار السن.**

كما أنّ ضمان إتاحة سبل متساوية إلى العمل اللائق هو أحد الأركان الأساسية في عمل منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويأتي الدليل على ذلك في الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ضمن الهدف الثاني: "تحظى النساء، ولا سيّما الأشد فقرًا وتهميشا، بالتمكين اقتصاديًا والاستفادة من فرص التنمية" ، كما اكدت في المبادرة المئوية حول مستقبل العمل بالنسبة إلى المرأة الصادرة عن منظمة العمل الدولية. إنّ قلّة السبل المتاحة أمام النساء في الحصول على فرص العمل اللائق تشكّل أحد الدوافع الرئيسية في تهميشهن وزيادة نسبة تعرضهن للفقر والإقصاء الاقتصادي بصورة عامة.

وبناءا على ذلك، من المتوقع من هذا البرنامج أن يُساهم في تحقيق أهدف التنمية المستدامة الخامس:، "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتياتوهدف التنمية المستدامة الثامن: "تحقيق العمالة الكاملة والمُنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والشابات والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ" (الهدف 8-5). بالإضافة إلى الهدف الرامي إلى "حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة" (الهدف 8-8)وفي هذا السياق **وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية برنامجًا متعدد الأقطار لتعزيز فرص العمل الإنتاجي واللائق للنساء في مصر والأردن وفلسطين من خلال التصدي للأسباب الهيكلية لأوجه التفاوت التي تواجه المرأة في المنطقة.** وبينما يهدف هذا البرنامج إلى التعامل مع القضايا المشتركة عبر البُلدان، فإنه سيعمل كذلك على الوضع في الاعتبار خصوصية السياق الوطني لكل بلد على حدا.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

منظمة العمل الدولية

السويد Sverige

نظرية التغيير

ستحظى النساء بفرص العمل اللائق من خلال تقليل الحواجز التي تحول دون التحاق المرأة بالعمل اللائق والبقاء فيه.

يهدف البرنامج إلى **تعزيز فرص العمل الإنتاجي والعمل اللائق للمرأة في المنطقة من خلال تعزيز القوانين والسياسات العادلة ذات الصلة بسوق العمل؛ وإشراك الجهات الفاعلة من القطاع العام والخاص والمجتمع المحلي وخفض العبء غير المتكافئ في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.** وسيخضع البرنامج للتكيف وطنيا من قِبل شركاء البرنامج وسيعمل على الاستفادة من الاستراتيجيات العالمية والدروس المُستفادة وتشمل هذه الدروس ما يلي:

- إن تحسين الأطر القانونية وتهيئة بيئة سياسات مُراعية لمنظور النوع الاجتماعي هو عنصر أساسي في تسريع التمكين الاقتصادي للمرأة. حيث ثبت أنّ الدعوة إلى تشريعات وسياسات منصفة للأسرة ومُراعية لمنظور النوع الاجتماعي على مستوى كلا من الحكومة والشركات، هي استراتيجية ناجحة في تمكين مشاركة النساء على نحو متساوٍ في قوة العمل.
- إنّ تعزيز ظروف العمل اللائق للمرأة يمثل استفادة لكل من أصحاب العمل والموظفين على حد سواء وتعود منافعه على قطاع الأعمال والنساء والرجال والمجتمعات المحلية؛
- تُعد المشاركة على مستوى المجتمع المحلي والحكومي والقطاع الخاص عاملاً أساسيًا في تعزيز فهمٍ أفضل لأهمية تمكين النساء اقتصادياً في المنزل وفي العمل، ويستلزم ذلك إشراك فاعلين رئيسيين - ومنهم االقيادات المجتمعية و الدينية فضلاً عن الرجال والفتيان، وإشراكهم في الحوار حول الصور النمطية السائدة على النوع الاجتماعي التي تتعلق بأدوار النساء ووظائفهن.

وسوف يساهم البرنامج في تنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة (عدم تخلّف أحد عن الرَّكب)، ولا سيّما الهدفان 5 و8، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) واتفاقية المساواة في الأجور لعام 1951 الصادرة عن منظمة العمل الدولية (رقم 100) واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز (الوظيفي والمهني)، 1958، (رقم 111)، إلى جانب خطط التنمية الوطنية (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، الأردن 2025 ، ورؤية والاستراتيجية والطنية وأجندة السياسات الوطنية الفلسطينية 2017-2022).

وقد تضافرت جهود كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية من خلال نهج تشاركي مع منظمات العمال وأصحاب العمل والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة لتهيئة بيئة مواتية لتعزيز فرص العمل الانتاجي والعمل الائق للمرأة في مصر والأردن وفلسطين.

مما يتطلب تعبئة وتنسيق وبناء القدرات على مستوى المجتمع لطائفة واسعة من الشركاء وأصحاب المصالح، بما في ذلك الحكومات، حيث أن الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة مع المكاتب القطرية التابعة للأمم المتحدة ووجود منظمة العمل الدولية هو بمثابة أمر أساسي في ضمان نجاح البرنامج.

النتيجة 1: دعم تنفيذ قوانين وسياسات عمل فعّالة مراعية لمنظور النوع الاجتماعي

سوف تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية عملية دعم لمراجعة وصياغة قوانين وسياسات عمل تعمل على تقوية قدرات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومؤسسات سوق العمل لإحداث تغييرات في قوانين وسياسات العمل للتكون مراعية للنوع الاجتماعي، كما ستدعم الحكومة لتفعيل هذه التغييرات وتوفير الموارد اللازمة.

النتيجة 2: دعم وجود قطاع خاص مُراعٍ لمنظور النوع الاجتماعي يستقطب النساء إلى فرص العمل اللائق ويحافظ على بقائهن في العمل وترقّيهن المهني

سوف تُشرِك هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية القطاع الخاص في المنطقة من خلال تعزيز عمل المرأة في القطاع الخاص وتوفير بيئة داعمة مُراعية لمنظور النوع الاجتماعي وتشجيع الاستثمار في التدريب والتطوير المهني للمرأة من أجل تيسير التحاقها بالمناصب القيادية.

النتيجة 3: مجابهة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي حول مسؤوليات الرجال والنساء المتعلقة بأعمال الرعاية الأسرية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر

هناك تأثير كبير للآراء النمطية السائدة في المجتمع على مشاركة النساء في قوة العمل ، وعدد النساء العاملات في القطاع الرسمي وأنواع المهن اللاتي يعملن فيها، إلى جانب الفجوة في الأجور بين الجنسين. كما لا تتمكن كثيرٌ من النساء من الحصول على وظيفة دون إذنٍ من زوجها أو وليّ أمرها،علاوة على ذلك، يُثقل كاهل المرأة أعباء المسؤوليات المنزلية. ولذلك، سوف تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية في حشد المجتمع المحلي لاستهداف الجمهور العام (رجالاً ونساءً وفتيةً وفتيات) وأصحاب المصالح والشركاء بمَن فيهم القيادات الدينية، لمناقشة الأدوار القائمة على النوع الاجتماعي وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

الموقع	مصر، والاردن، وفلسطين
الوكالات المنفذة	هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية
المدة الزمنية	يناير 2019 - ديسمبر 2022 (48 شهرًا)
الميزانية	13.1 مليون دولار
الجهات مانحة	الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) 7.7 مليون دولار، لتعبئة 5.4مليون دولار
الشركاء	الحكومات والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات أصحاب لعمل والعمال والمنظمات الدولية.

السيدة فريدة خان
الأخصائية الإقليمية في قضايا المساواة بين الجنسين،
المكتب الإقليمي للدول العربية،
منظمة العمل الدولية
khanf@ilo.org

السيد دافيد سفاب
مدير البرنامج،
المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية
david.svab@unwomen.org